ملتقى التأثيـــر المدني
CIVIC INFLUENCE HUB

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

لبنان والتغيّرات الجيوسياسيّة
أيّ سياسة خارجيّة؟ أيّ دور؟

إعداد
وســـام يافـــي

حزيران/يونيو 2023

لبنان: بيئة مجاورة لا ترحم

من بين مواضيع السياسة الخارجيّة التي نُناقشها، تبرز مسألة البيئة الجيو-سياسيّة القاسية المتأتيّة عن موقع لبنان الجغرافي المؤسف مُغرقةً في ما كان يُعرف في الماضي بـ "سويسرا الشرق" لتحوّله إلى "هايتي الشرق الأوسط". وقد شملت التغيّرات الإقليميّة العاصفة والمستمرّة أحداثاً جذريّة خلّفت تأثيرات سلبيّة ضخمة على غرار قيام إسرائيل (1948)، وظاهرة التيّار الناصريّ القوميّ العربيّ، ونشوء منظّمة التحرير الفلسطينيّة، والحروب العربيّة - الإسرائيليّة المتعددة بما فيها اجتياح هذه الأخيرة للبنان، والحروب في العراق، والثورة الإسلاميّة في إيران، إضافة إلى الحرب الباردة، وحرب سوريا والحرب الروسيَّة على أوكرانيا. والواقع أنّ هذه الاضطرابات الإقليميّة أثرّت على الدول العربيّة وجعلت السياسة الخارجيّة صعبةً جداً حتّى بالنسبة إلى البلدان الأقوى في المنطقة مثل سوريا والعراق ومصر والجزائر ناهيك عن الدول الهشّة الصغيرة كلبنان الذي شهد انقساماً وعانى حرباً أهليّة وحشيّة امتدّت على 16 عاماً، ما جعل هذه الظروف الإقليمية القاسية عاملًا مزعزعًا للاستقرار وعائقًا رئيسًا أمام سياسة خارجية لبنانية متماسكة:

أ - "جغرافيا سياسيّة يُفترض أن تكون نعمةً بالنسبة إلى لبنان لكنّها تحوّلت إلى لعنة."

ب - "بدأ التزعزع يتغلغل إلى سياسة المحاور في الخمسينيّات من القرن الماضي، خصوصاً مع توقيع حلف بغداد الذي أفضى إلى أزمة العام 1958 الأشبه بثورة في عهد الرئيس كميل شمعون. من الناحية العمليّة، سقط حلف بغداد في بيروت...."

ت - "بين 5 حزيران/يونيو 1967 وأيلول/ سبتمبر 1970 حصلت تطوّرات أدّت إلى فقدان لبنان ميزاته التفاضُليَّة تدريجياً (لم يعد لبنان ممرّاً للغرب ولا مقرّاً للعرب) وإلى دخول القوّات الفلسطينيّة المسلّحة أراضيه."

ث - "حدثت تطوّرات عدّة في المنطقة خلال السبعينيّات من القرن الماضي، بدءاً من أحداث الأردن ووصولاً إلى وفاة جمال عبد الناصر."

ج - "انعكست الوحدة العربيّة بشكل إيجابيّ على لبنان فيما انعكس غيابها أو عدم التزامنا بها بشكل سلبيّ عليه."

ح - "من الطبيعي ألّا يملك (لبنان) سياسة خارجيّة لأنّنا مررنا باحتلالات كثيرة، والبلد المُحتلّ لا يُقرّر سياسته الخارجيّة."

إنّ المقاربات المتعددَّة أعلاه تؤكّد العوامل الخارجيّة التي أثَّرت في لبنان، وحرمته بوسائل عدّة من سياسة خارجيّة قد تكون أكثر ثباتاً واستقراراً. ففي الواقع، واجه لبنان خلال الكثير من مراحل تاريخه الحديث تحدّيات خارجيّة هائلة في وقت لم يكن ناضجاً بما يكفي من الناحية الجيوسياسية ليتصدّى لها على المستوى الدوليّ. فقد افتقر ببساطة إلى الأدوات والخبرة والمؤسسات الضروريّة التي تخوّله درء التحدّيات الكبيرة. ومع ذلك، بسبب افتقاره إلى القوّة القاسية غدت الدبلوماسيّة الأداة الوحيدة المتوافرة في متناوله كي يوجّه مصالحه. وفيما بذل بعض وزراء الخارجية قصارى جهدهم شأن إيلي سالم وفؤاد بطرس وممثّلو لبنان لدى الأمم المتحدة أمثال شارل مالك وغسان تويني وأُقرّت جهودهم هذه، إلّا أنّها لم تثمر كفايةً. وما يزيد الطين بلّةً، تزامن انعدام الاستقرار الجيوسياسي مع التوتّرات الداخليّة حيث غالبًا ما تبنّت الأحزاب المختلفة موقفاً انحيازيّاً خارج مصلحة لبنان ملحقةً الضرر بالبلد.

1. لبنان والانقِسامات الدَّاخلية

لا يمكننا الاكتفاء بتسليط الضوء على العناصر الخارجية المنشأ المؤثّرة في لبنان وسياسته الخارجيّة، بل يجدر بنا تخطيّها إلى وصف الديناميّات الداخليّة المتضاربة التي أسهمت في تفاقم الوضع من مثل:

أ - "يكمن السبب الرئيسي للعثرة التي تعرقل سياسة لبنان الخارجية في أنّ هذه الأخيرة لطالما شكّلت انعكاساً للسياسات الداخليّة المنقسمة."

ب - "تُرسَمُ السياسة الخارجية اللبنانيّة من قبل كلّ مكوّن طائفيّ بحسب ما يعتبرُه مصالحه ومصالح الجهات الخارجيّة الداعمة له.... فالسياسيّ اللبنانيّ دائماً ما يلجأ إلى جهة خارجيّة منتظراً حلّاً تقدّمه له."

ت - "قد كان افتراض وجود سياسةٍ خارجيّة شرعيّاً في الخمسينيّات والستينيّات من القرن الماضي، أمّا اليوم، فهذه السياسةُ لا ترتكز على أسس ثابتة لأنّها غدت مرآة تعكسُ السياسات الداخليّة."

ث - "إنّ سياسة لبنان الدفاعيّة المتمثّلة بمن يملك قرار دخول الحرب وإحلال السلام... يُفترض وضعها بيد السلطة التنفيذيّة وليس بيد حزب أو فريق داخليّ."

ج - "يملكُ لبنان سياسات خارجيّة وليس سياسة واحدة...."

ح - "يعود سبب ضعف سياسة لبنان الخارجية إلى ضعف مؤسّساته وإلى تفكّك الدولة اللبنانيّة."

خ - "من وجهة النظر الهيكليّة، لم ننجح في تأسيس دولة مؤسسات وفي احترام الدستور، وفي التفاهم حول هويّتنا. فالمشكلة الكبرى إنّما تتمثّل بالمواطنة والولاءات."

د - "بصفتنا دبلوماسيّين حينها قبل تقاعدنا لم يتمّ تزويدنا قط بخارطة طرق تعكس ثوابت تشكّل مرجعاً لنا. أضف إلى ذلك أنّ السياسة الخارجيّة لطالما تأثّرت بشخصيّة الوزير وتوجّهاته مع أنّ هامش تحرّكات وزير الخارجية وعمله في الدول النامية واسعٌ نسبيّاً."

ذ - "يكمن الخلل الأساسي في الافتقار إلى الهيكليّة الإداريّة للسياسة الخارجيّة. فهذه الأخيرة لم تكن شاملة، ولم تتطوّر ولم تكتسِب طابعاً حديثاً. إنّنا غائبون عن المسار العالمي في عملية رسم السياسات رغم أنّنا نمتلك المؤهّلات التي تخوّل البلد أن يثبت وجوده."

ر - "إنّ تصحيح السياسة الخارجية اليوم لأمر صعب بسبب الانقسامات الداخليّة. فمصلحة لبنان العليا لا تتمثّل بالحياد حصرًا إنّما بالاصطفاف مع مسار الحريّة والدّيموقراطيّة وحقوق الإنسان."

2. لبنان في السياسة الخارجيّة: ثوابت غير ثابتة

نتيجةَ الظروف الجيو-سياسيّة المتغيّرة والديناميّات الداخليّة غير المستقرّة، عارضت مقاربات عدّة المفهوم القائل بأنّ لبنان يتّسم بثوابت تاريخية صلبة، بل إنّها رأت التغيير كالعنصر الثابت الوحيد في سياسة الدولة الخارجيّة أكان من الناحية الاستراتيجيّة أم من الناحية التطبيقيّة الفعليّة. وقد استشهدت هذه المقاربات بانقسام السياسة الخارجيّة إلى محورَين ما بعد الحرب الأهليّة: أوّلهما صبّ اهتمامه أكثر على التنمية الاقتصادية، فأخذ يميل إلى تفضيل العلاقات مع دول من شأنها أن تقدّم الدعم الاقتصاديّ للبنان مثل دول الخليج والدول الغربيّة (نذكر على سبيل المثال عهد رئيس الوزراء السابق المغتال رفيق الحريري الذي أقام علاقات وثيقة مع السعودية وفرنسا). أمّا ثانيهما فركّز على الدفاع والأمن، ما دفعه إلى تفضيل العلاقات مع دول أخرى مثل سوريا وإيران وروسيا. والجدير بالذكر، أنّ المحورَين تعاونا لفترة قصيرة بعد انتهاء الحرب الأهليّة ممّا أدّى إلى استفادة لبنان من التفاهم المعروف بـ "تفاهم سين سين" (السعوديّة – سوريا). إلّا أنّ النزاع عاد ليتأجّج بعد اغتيال رئيس مجلس الوزراء السابق رفيق الحريري. ففي الواقع، شرعت المحاور المختلفة، على امتداد تاريخ لبنان ما بعد الاستقلال، تتنافسُ على النفوذ ما ألحقَ الضرر بثوابت سياسة الدولة الخارجيّة. ما يتلخّص بـ:

أ - "عجزِ لبنان عن التغيّب عن القضايا المصيريّة المشتركة فيما عجز أيضاً عن أن يكون جزءاً في المحاور."

ب - "يظهر افتقارُ لبنان إلى ثوابت وطنيّة مستقرّة، حيث ان جميع الصراعات اللبنانية هي صراعات هواة وترتبط بالانحياز إلى موقف خارجيّ، ...لم يكن للبنان أبداً سياسة خارجيّة واحدة، بل كان له سياسات خارجيّة متعدّدة...."

ت - "لن تتوافر الثوابت ما لم يتوافر إجماع أيّ إجماع داخليّ من جهة، ووجود هيئات إقليمية ودوليّة من جهة أخرى توافقكم الرأي على هذه الثوابت شأن الحياد...."

ث - "الشكّ في اعتماد ثوابت دائمة أبديّة في أيّ سياسة لبنانيّة خارجيّة في ظلّ النظام الحاليّ. ذلك أنّ رسمَ السياسات لا يعتمدُ إطلاقاً على الأنماط القديمة. في لبنان، ترانا نتحدّث عن قضايا كأنّ رسم السياسة الخارجيّة قد يتمّ بمعزلٍ عمّا يدور في البلد وفي العالم؛ وهذا أمر مستحيل."

ج - "عدم توافر أيّ ثوابت تاريخية، فتكرار "لا الشرق ولا الغرب" لا يُعتبر بحدّ ذاته من الثوابت. فما يحصل اليوم في لبنان يضعه في موقع خطير قد يجعله طيّ النسيان. وفي هذا الإطار، جاءت رسالة اجتماع باريس الأخير واضحةً تؤكّد على ضرورة أن يتساعد اللبنانيّون في ما بينهم قبل أن يطلبوا المساعدة من الآخرين."

إن أمعنّا النظر في التصريحات الواردة أعلاه والمُناقشة في اجتماعات الأكاديميّين والخبراء، يتوضّح لنا جليّاً أنّ سياسة لبنان الخارجيّة، لطالما كانت غير مُتّسقة منذ حصوله على استقلاله. فقد شهدت ولايات معظم رؤساء الجمهوريّة اللبنانيّة اضطرابات خارجيّة وداخليّة على حدّ سواء. فمن أصل رؤساء الجمهوريّة الـ 13 الذين تولّوا سدّة الرئاسة ما بعد الاستقلال، 11 رئيساً شهدوا صراعات خارجيّة واثنان تعرّضا للاغتيال. كذلك تبدّلت التحالفات. على سبيل المثال، رأى اللبنانيّون فرنسا في مرحلة ما كبلد انتِداب ثمّ عادوا ليعتبروها "فرنسا الأمّ". أمّا الولايات المتّحدة فاعتبرها فريق لبنانيّ صانع سلام أمّا الفريق الآخر فصنّفها كقوّة تدّخل وعدوّ بعض الفصائل اللبنانيّة التي تعارض هيمنة إسرائيل الإقليميّة. والأمر نفسه ينطبق على سوريا والسعودية اللتين يراهما فريق كحليفتين بينما يعتبرهما الآخرون أعداء. وفي ما يتعلّق بإيران، يشيد بها بعض القوى السياسيَّة مصنّفاً إياهّا كمنقذ، ويرى آخرون أنّها نقطة خلاف رئيسة بسبب علاقاتها الوثيقة بحزب الله المُسلّح. إذاً، شهدَ لبنان خلال تاريخه الحديث تبدّلاً في السلطة والنفوذ وتغيّراً في الحكومات أفضيا إلى تغيير في توجّهات سياسته الخارجيّة.

مع ذلك، على سبيل التوضيح، وضعَ الدستور اللبناني في الجمهوريَّة الثَّانية من خلال اتّفاق الطائف، مبادئ أساسيّة تسمح بصياغة سياسة خارجيّة ثابتة أكثر استدامةً. وينصّ الدستور في مقدّمته بوضوح على التالي:

أ - "لبنان بلد عربي الهويّة والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربيّة، وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظّمة الأمم المتّحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتجسّد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء."

وفي حين يحدِّد الدستور هذا التوجيه العامّ لكيفية اعتماد السياسة الخارجية وربما ضرورة اعتمادها، تراه لا يوفّر إرشادات حول كيفيّة حلّ التناقضات الناشئة المحتملة. فعلى سبيل المثال، إذا التزم لبنان بالاتفاقيات والمواثيق العربيّة، فقد يتعارض ذلك مع قرارات الأمم المتحدّة (مثلاً إنشاء دولة إسرائيل). ومن المنطلق نفسه إذا التزم بمواثيق الأمم المتحدّة، فما سيكون موقفه من العقوبات المفروضة على دول عربية أخرى أو على إيران أو روسيا اللتَين يعتبرهما البعض في لبنان حليفتَين لا غنى عنهما؟

الأهمّ من ذلك، تجنّب الدستور المسألة الرئيسة: ما سيحلّ بالسياسة الخارجية عندما تنقسمُ الفصائل الداخليّة خصوصاً في خلال فترات التحوّلات الجيوسياسية؟ بغية توضيح هذه المسألة، نسلّط الضوء على براهين التحوّلات الكبرى التي طالت السياسة الخارجيّة:

أ - "اليوم، أصبحنا شركاء إيران والصين بعد أن كنّا شركاء الدول الغربيّة."

ب - "تتمثّل تداعيات حرب العام 1967 (العربية-الإسرائيليّة) بأنّها أنهت مكانة لبنان كجزء من العالم الغربيّ."

3. أسس السياسة الخارجية اللبنانيّة

عندما نحلّلُ سياسة لبنان الخارجيّة بالاستناد إلى تقييم متكامِل، من المفضّل أن نأخذ بعين الاعتبار ثنائيّة القوّة الصلبة والقوّة الناعمة وندقّق بتأثيراتهما على السياسة الخارجيّة. فمن شأن ذلك أن يقدّم لنا نظرة متبصّرة لنقاط القوّة ونقاط الضعف إذ:

"تمتّع لبنان على امتداد تاريخه بنوعين من القوّة: القوّة الناعمة والقوّة الصلبة. والواقع أنّ سياسته الخارجيّة تجلّت أكثر فاعليّة في خلال العقدَين اللذين تليا الاستقلال عندما كانت هاتان القوّتان متوازيتَين. بعد الحرب الأهليّة، تراجعت قوّة الدولة اللبنانيّة الصلبة فيما حافظت قوّتها الناعمة على جاذبيّتها حيث أبدت بلدان عدّة الاستعداد لمساعدتها. ونتيجة هذا الاختلال في ميزان القوى غدت السياسة الخارجية اللبنانيّة في الآونة الأخيرة شبه غارقة طيّ النسيان."

واتّفقت مقاربات أخرى على أنّ قوة سياسة لبنان الخارجية تكمن بشكل شبه ثابت في قوّته الناعمة، أو في ما أطلق عليه البابا يوحنا بولس الثاني تسمية "لبنان أكثر من وطن، هو رسالة". وتشملُ هذه القوّة التسامح الديني، والتنوّع الثقافيّ، والتقاليد الديمقراطيّة، والميول الليبراليّة، والإبداع الفنيّ، والمطبخ الشهيّ، والانجازات التجاريّة، والحضور العالمي من خلال المغتربين على امتداد الخارطة العالميّة، وتدرج هذه السمات مجموعةً لبنان في موقع إقليميّ فريد في الشرق الأوسط.

أ - *"يشكّل لبنان ملتقى الحضارات ومثالاً للتعايش المشترك."*

ب - *"وصف البابا يوحنا بولس الثاني لبنان على أنّه رسالة بفضل ما يقدّمه من مثال عن التنوّع والتسامح وتقبّل الآخر."*

ت - *"سيظلّ لبنان الجسر الذي يصل الشرق بالغرب وستبقى روح الرسالة تلك فيه طالما لا نُطفئ شعلته."*

ث - *"لا أعرف شعباً يفهم الثقافة المسيحيّة أكثر من مسلمي لبنان ولا شعباً يعرف الثقافة المسلمة أكثر من مسيحيّي لبنان."*

ج - *"لا تزال قوّة لبنان الناعمة حاضرة في كلّ عاصمة كبرى في العالم من خلال تاريخه، وثقافته، وتعدّديته، وما يميّزه يتمثّل بالمعرفة الشاملة والقدرة الفطرية على التكيّف والإبداع المستمرّ."*

ح - *"إحدى أهمّ الثوابت في لبنان تكمن في تعدّديته والمزج بين الشرق والغرب في هويّته."*

إذا أضفنا إلى ذلك كلّه عنصر المغتربين اللبنانيّين الذين يؤدّون دور مبعوثي هذه الدولة وما تمثّله من قوة ناعمة، فإن لبنان يعتبر بلا شك البلد الأكثر تميزاً في العالم العربي من حيث الثراء والقدرة.

أشارت بعض المقاربات إلى مفارقة تتمثّل بكون نقاط القوّة هذه تشكّل نقاط ضعف في الوقت نفسه. فعلى سبيل المثال، قد يشكّل التنوّع مصدر جاذبيّة وقوّة إنّما قد يتسبّب بانقسامات داخليّة حينما يتعلّق الأمر بالسياسة الخارجيّة. والأمر نفسه ينطبق على مبدأ الديمقراطية: ففي منطقة تغيب عن معظمها الديمقراطية وتحكمها الأوتوقراطية، يغدو ما يجدر أن يكون قوّة ديمقراطيّة نقطةَ ضعف تستغلّها البلدان الأوتوقراطيّة التي تمتثل لقوانين مختلفة كلّياً. عندئذٍ، يكمن التحدّي في كيفيّة تحويل عنصرَي التنوّع الديمقراطي وتقبّل الآخر من نقاط قوّة إلى نقاط ضعف. *"صرّح رئيس مجلس النوّاب السابق الراحل، السيّد حسين الحسيني تعليقاً على هذا الواقع، أنّ اللبنانيّين ينقسمون إلى مجموعات وكلّ مجموعة تملك علاقات خارجيّة وترتبط بحزب معيّن.... دعونا نفكّرِ في ما قد يحصل إذا فكرّت كلّ مجموعة في استثمار هذه العلاقة الخارجيّة لمصلحة لبنان. وقتئذٍ، قد توحّدِ السياسة الخارجيّة بلداً يجمع أطرافاً مختلفة ومتعارضة."*

ليست هذه المُهمّة بالسهلة وتتطلّب تحصين نواة الأمّة اللُّبنانيَّة الجوهريّة بحيث تعجز التأثيرات الخارجيّة عن اختراقه والتسبّب بانقسامات. فإعلان أنَّ "لبنان يفتقر إلى مفهوم المواطنة" جاء بالتالي كصرخة لإيقاظ حسّ الانتماء الوطنيّ كي يحلّ محلّ الحسابات الطائفية والولاءات الخارجيّة. وفي الإطار نفسه، شكّك آخرون بالسياسة الخارجيّة مصنّفين إيّاها بغير الضروريّة إن لم تؤمّن حقوق المواطنين وتصونها، ما يدفعنا إلى التفكير في تجربة سويسرا:

"إذا لم ندرك ضرورة تحقيق المواطنة وصون حقوق المواطنين قد تبقى الولاءات تابعة للخارج. ويتمّ صون الحقوق من خلال بناء مؤسسات تدافع عن حقوق المواطنين وتحفظها. ففي ظلّ غياب هذه المؤسسات، يبقى الحديث عن السياسة الخارجيّة من دون جدوى. قبل أن يقوم اتحاد في سويسرا، نجحت في تأمين وصون حقوق مواطنيها خصوصاً في الأرياف. بدأ الاتحاد السويسري بتأمين حقوق المواطن وصونها. أمّا السياسة الخارجيّة فتلت الوحدة الداخليّة وما تواجدت عندما كانت الدولة منقسمةً."

إنّ الافتقار إلى التفكير في القوّة الصلبة وتأثيرها على السياسة الخارجيّة واضح للغاية. ففي نهاية المطاف، شهدَ لبنان خلال السنوات الخمسين الأخيرة انتهاكًا لسيادته في مناسبات متعدّدة وعجز عمومًا عن إبداء الاستجابة بسبب وضعه الأمني القومي العامّ الضعيف. غالباً ما اشتكى القادة العسكريّون اللبنانيّون الميدانيّون من تلقّيهم الهواتف لطلب المساعدة الدوليَّة أكثر من الأسلحة لمحاربة الأعداء. يمكننا القول إنّ لبنان اتّسم بقوّة عسكريّة هائلة وملحوظة خلال فترتين فقط. كانت أوَّلها رسميّة شرعيّة في خلال عهد رئاسة اللواء فؤاد شهاب، ونجحت في تعزيز أمن الدولة الداخلي إلى مستويات لم يشهدها لبنان قبله أو بعده في وقت تبنّت الدولة الحياد كسياسة خارجيّة. سنعود للتحدّث عن هذا الموضوع لاحقاً في هذا التقرير. أمّا الفترة الثانية فكانت غير رسميّة وغير حكوميّة حينما توصّل حزب الله بدعمٍ من الدولة ومعظم اللبنانيّين إلى هزيمة إسرائيل في حرب استنزاف ودحرها من الأراضي المحتلّة جنوب لبنان في العام 2000. وفيما لم تكن هذه الفترة الزمنيَّة فترة حياد في السياسة الخارجيّة، إلا أنّ دعم الدولة والشعب واعتبارات الأمن القوميّ المعزّزة عنت أنّ فترة من الهدوء النسبيّ عمَّت داخل لبنان. لسوء الحظّ، كانت هاتان الفترتان استثنائيّتين ذلك أنّ معظم الفترات الأخرى من الاستقلال حتّى يومنا هذا شهدتَ انتهاكاً طال الأمن الوطني والقومي، وبالتالي السيادة على الصعيد الداخليّ أو الخارجيّ بسبب افتقار البلد إلى أيّ قوة صلبة. وفي كلّ مرّة، أدّى هذا الانتهاك إلى تحوّلات جذريّة في السياسة الداخليّة والخارجيّة على حدّ سواء. فعندما اغتيل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في العام 2005 شهد البلد نهاية الوصاية السوريّة، ومؤخرّاً شهد انقسامًا كبيرًا داخل المجتمع نفسه لا سيّما حيال موضوع سلاح حزب الله عقب انفجار مرفأ بيروت الهائل في 4 آب/أغسطس من العام 2020. لمّا أدّت هذه الأحداث والكثير غيرها في تاريخ لبنان إلى فترات من عدم الاستقرار في البلد، يفترض المرء بشكل قاطع أنّ لبنان سيبقى عرضةً للانجراف بسهولة بعيداً عن أيّ مسار للسياسة الخارجيّة وأيّ خطاب سياسيّ داخليّ ما دامت القوّة الصلبة واعتبارات الأمن القومي والوطني مهمّشةً.

يكفي أن نستنتج أنّ الكثيرين، رغم اعتقادهم بأنّ لبنان يتمتّع بقوّة ناعمة كافية لكسب نوايا المجتمع الدولي الحسنة، توافقوا على أنّ العوامل الداخليّة الأساسيّة قد لا تتوافر اليوم في لبنان الحالي لترسمَ سياسة خارجيّة ثابتة. فهذه العوامل الداخليّة بما فيها الشروط المسبقة مثل حقوق المواطن، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والأمن القومي – تعمل مجتمعةً على تغذية المواطنين بإحساس قويّ بالانتماء الوطني (المواطنة) الذي يؤدّي بدوره إلى توحيد وجهة النظر حول موقع البلد ضمن أراضيه وفي العالم ويشكّل أساساً لما يودّ تحقيقه من منظور السياسة الخارجية.

4. إمكانية حياد لبنان

تتعدّد الأصوات اللبنانيّة التي لا تنفكّ تطالب بالحياد بهدف حماية لبنان وصونه من كلّ الصراعات الإقليميّة والدّولية. ويتردّد صداها في تصريحات عدّة شأن:

- **أ –** *"اليوم، أقترح مفهوم الحياد الإيجابيّ الفعّال الذي يؤدي دوراً يؤمّن الحماية ويدعو إلى مستوى أدنى من التوافق."*
- **ب –** *"يسمح الحياد السياسيّ الإيجابيّ للبنان بأن يؤدّي دور الوسيط، وملتقى الحضارات، ومنشطّ للتواصل وجهة اتّصال تماماً كما فعلت فنلندا في خلال الحرب الباردة وتفعل سلطنة عمّان اليوم."*

وتتعالى أصوات أخرى تعتبر الحياد مفهوماً غير عمليّ نظراً للظروف الحاليّة السائدة في لبنان:

- **أ –** *"في ما يتعلّق بالحياد وأيّ دور مستقبليّ محتمل للبنان، يتحتّم علينا القول إنّ الحياد كما يُطالب به حالياً لمستحيل بسبب غياب الإجماع الداخليّ حوله وعدم موافقة الدول المجاورة عليه. كما أنّه لا يحظى بأيّ حماية أو رعاية دوليّتين لذا فالدعوات المتكرّرة لاعتماده لا تجعله مشروعاً قابلاً للتطبيق."*

ب - *"يستحيل بناء دولة في ظلّ غياب توازن القوى الداخليّ وهيمنة حزب الله."*

ت - *"لا تتوافر إمكانية بناء دولة من دون تحقيق المواطنة. في مجال السياسة الخارجيّة، يتعيّن علينا أن نكون واقعيّين في ما يتعلّق بالحياد الإيجابيّ أو الفعّال: ففي يومنا هذا، بدأت الدول الكبرى تتخلّى عن الحياد لتلتحق بحلف شمال الأطلسي NATO (فنلندا)، لذا يستحيل علينا اليوم أن نتوقّع من العالم الخارجي تقبُّلَ حياد لبنان."*

ث - *"تُناط سياسة الحياد بالقويّ وحده. فطالما يبقى لبنان ضعيفًا يسهلُ كسر حياده وجعله غير قابل للتطبيق."*

أفضت نقاشات بين أكاديميَّات وأكاديميّين، بين خبيرات وخبراء، إلى استنتاج مفاده أنّ الحياد مفهومٌ مرغوب به كوسيلة محتملة لتوحيد المواطنين أو أقلّه لتقليص الانقسامات الداخلية المتزايدة حدّةً. لكن، من المنظور العمليّ لا يعتقد كثيرون أنّ الحياد كسياسة سيلقى نجاحاً كبيراً على المدى القصير في لبنان. وعمد بعضهم إلى التشديد على أنّ حزب الله يشكّل عائقاً رئيساً أمام بلوغه. قد يكون هذا الأمر صحيحاً. مع ذلك، من الناحية التاريخيّة، حتّى قبل قيام حزب الله، واجه لبنان حركات أخرى لا ترتبط بالحزب لكنّها جعلت الحياد بعيد المنال. نذكرُ منها على سبيل المثال الحزب القوميّ السوريّ في الثلاثينيات من القرن الماضي، والناصريون في الخمسينيّات من القرن نفسه والشيوعيون اليساريون في الستينيّات وحزب الكتائب اليمينيّ في السبعينيّات. وقد حاولت هذه الحركات بطريقتها الخاصّة أن تُسيِّر الدولة باتّجاه سياسات حزبيّة خدمت على الأرجح مصالحها الاستراتيجية من وجهة نظرها للبنان. وفي النهاية، فشلت كلّ منها في تحقيق مساعيها وكلّفت الدولة غالياً في خلال هذا المسار.

يميل التاريخ الذي يعيد نفسه بهذا الشكل الصارخ إلى الإيحاء بأنّ القضايا النظاميّة تَدفعُ الديناميّات الداخليّة لتعارض ظهور سياسات مثل الحياد على الصعيد الوطني. كذلك يثير السؤالان التاليان: لمَاذا شعرَت الفصائل اللبنانيّة المختلفة في فترة ما بعد الاستقلال بأنّها لن تُحقّقَ مصالحها إلّا من خلال العمل ضدّ دولتها؟ وهل حياد لبنان الذي يراه البعض كمسألة سياسة خارجيّة بحتة يحتاج فعلاً إلى متطلّبات جوهريّة داخليّة أخرى تُكمله وتشكّل عنصراً حيوياً ضروريّاً لبلوغه أو تحقيقه؟ الحقيقة أنّ مرحلة واحدة من تاريخ لبنان تسلّط الضوء على هذين السؤالين وتوضّحهما. من هنا سنعالج هذه المسألة أدناه.

5. متطلّبات جوهريّة: حالتان من عصر لبنان الذهبي؟

كي نجيب على السؤال المطروح سابقًا حول ما إذا كان الحياد قد ينجح في لبنان إذا استُكمِلَ بعناصر أخرى، سنقارن ولايتين رئاسيّتين في لبنان. ولاية الرئيس كميل شمعون، ثاني رئيس للجمهورية اللبنانيّة وولاية الرئيس فؤاد شهاب الرئيس الثالث. والسبب وراء خيارنا هذا واضح ومباشر للغاية. كان العهدان متتاليَين وبالتالي واجها ظروفاً جيوسياسيّة وداخليّة مماثلة. فقد تولّى الرئيسان سدّة الرئاسة لولايتَين في ذروة الحرب الباردة، وحكما بموجب الدستور اللبنانيّ نفسه كما اتّسمت المؤسّسات والأدوات اللبنانيّة التي وُضعت في تصرّفهما بمستوى نضج متساوٍ إلى حدّ ما.

من حيث الأداء، عُرِفَ الرئيسان بما حقّقاه من نجاح في إنشاء مؤسسات الدولة. ففي خلال عهدَيهما، بات لبنان يُعتبر بلداً نامياً اقتصادياً ويسلك مسار النهوض. مع ذلك وبغضّ النظر عن أوجه التشابه كلّها، فقد إنتهت ولاية الأول بصراع أهليّ في حين انتهت ولاية الثاني بشكل إيجابي. ففي الواقع حتى بعد مرور أكثر من ستة عقود، لا يزال يُنظر إليها على أنّها الإدارة الأكثر ازدهارًا في تاريخ البلد ما بعد الاستقلال.

تجدر الإشارة إلى أنّ ولاية الرئيس شمعون اتّسمت بالنجاح المؤسّساتي والاقتصادي النسبيّ. بما أنّه شغل منصب سفير لبنان في المملكة المتّحدة ولدى الأمم المتّحدة قبل أن يتولّى سدّة الرئاسة، تميّز بإلمامٍ واسع في الجيو- سياسيَّة وكان معروفًا وذائع الصيت في الأوساط الدولية. في خلال ولايته، اكتسب لبنان شهرة دولية كبيرة. إلاّ أنّ شمعون أراد أن يحكم بجدول أعمال ذات توجّه غربيّ. ما خلّف فجوةً في المجتمع اللبناني فرفضت أطراف كثيرة محاولة "التغريب" هذه واختارت بدلاً منها الانحياز إلى حركات مماثلة لها كالتيّار الناصري ذات الميول القوميّة العربيّة. لمّا تدجّجت الفصائل اللبنانيّة المعارضة له بالأسلحة كي تتصدّى لولايته الثانية، أعقب ذلك حلقة قصيرة من الصراع الأهلي، ما دفع شمعون إلى طلب المساعدة من مشاة البحرية الأمريكيّة بموجب مبدأ أيزنهاور. وسرعان ما حطّت هذه الأخيرة رحالها على شواطئ بيروت للمرّة الأولى. للأسف، لم تكن هذه المرّة الأولى أو الأخيرة التي يلجأ فيها سياسي لبنانيّ إلى طلب الدعم الدولي في مواجهة الفصائل المعارضة له. والواقع أنّ خطوة شمعون هذه لطّخت إرثه.

"إنّ لقاء الخيمة على الحدود اللبنانيّة - السوريّة بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس اللبناني فؤاد شهاب ابتعد عن الشكليّات مع الحرص على احترام الطابع الرسميّ، وأرسى معادلة مستقرّة شكّلت صمام أمان للاستقرار في لبنان حتّى هزيمة العرب (النكسة) في العام 1967: قدّم القطب العربيّ الأبرز احترامه لسيادة لبنان مقابل تفاهم يقوم على ألّا تتعارض السياسة الخارجيّة اللبنانيّة مع السياسة العربيّة والدوليّة التي تنتهجها الجمهورية العربية المتّحدة ومن دون إجبار لبنان على التخلّي عن صداقاته مع العالم الخارجيّ."

لم تُطبع رئاسة شهاب بسياسته الخارجيّة الحياديّة الراسخة وغير المتزعزعة فحسب إنّما أيضاً بإنجازات توازيها أهميّةً كبناء مؤسسات الدولة شأن الضمان الاجتماعي، وتأمين العدالة الاجتماعيّة خصوصاً للمجتمعات الفقيرة في وادي البقاع، وتحقيق التنمية الاقتصادية في أرجاء البلد كافّة. وبالطبع، إتّسم عهد رئاسة شهاب بعامل آخر قلّما ذُكر وتعرَّض فعلاً في الآونة نفسها للانتقاد لكنّه يظلّ حيويّاً لإدارته كغيره من العناصر: جهاز الأمن العسكري في الدولة الذي بلغَ في ظلِّ قيادته ذروة قوّته الصلبة.

من هنا، كان شعار شهاب متعدّد الأوجه: *"حماية استقلال لبنان وسيادته من خلال المحافظة على الوحدة الوطنيّة، والحفاظ على سياسة خارجيّة متوازنة والعدالة الاجتماعية والتحرّر الاقتصاديّ والتخطيط التنموي."*

إنّ دراسة الحالة المقارنة المقتضبة الواردة أعلاه، بالإضافة إلى نقاشات كثيرة جرت ضمن منصّات الأكاديميّين والخبراء تسلّط مجتمعةً الضوء على نقطتَين رئيسيتَين. تتمثّل أولاهما بأنّ سياسة خارجيّة مبنيّة على التبعيّة تتعارض مع الديناميّات الداخليّة وتفضي على الأرجح إلى نزاع. وتعكس ثانيهما أنّ السياسة الخارجية وحدها غير كافية لتأمين استقرار البلد. لذا، يجدر الأخذ بعين الاعتبار عوامل رئيسة أخرى ناعمة وصلبة بما فيها حقوق المواطنين، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والنضوج المؤسساتي والأمن القومي. بشكل أساسي، يجدر بالمواطنين أن يشعروا بأنّ البلد يدعمهم ويقف إلى جانبهم قبل أن يشعروا بأنّهم ومجموعاتهم يدعمونه.

موقع لبنان المستقبليّ في العالم: درس مستقى من المغتربين

تعرّف موسوعة بريتانيكا (Britannica) السياسة الخارجيّة كالتالي "أهداف عامّة تُوجّه نشاطات دولة ما وعلاقاتها في تفاعلاتها مع الدول الأخرى. ويتأثّر تطوير السياسة الخارجيّة باعتبارات داخليّة، وسياسات الدول الأخرى أو سلوكها، أو خطط لدفع تصاميم جيوسياسية معيّنة قُدماً. سلّط ليوبولد فون رانكه (Leopold von Ranke) الضوء على أهميّة الجغرافيا والتهديدات الخارجيّة في صياغة السياسة الخارجيّة، لكنّ المؤلّفين اللاحقين شدّدوا على العوامل المحليّة. تشكّلُ الدبلوماسيّة الأداة الأساسيّة في السياسة الخارجيّة وبالتالي تكون الحرب، والتحالفات، والتجارة الدوليّة كلّها انعكاسات لها."

تتوافق السياسة الخارجيّة اللبنانيّة مع هذا التعريف إذ تفي تاريخيّاً وعمليّاً العوامل الخارجيّة والداخليّة التي أثرّت في صياغة سياسة لبنان الخارجيّة. من خلال تحليل التشتّت التاريخيّ في سياسة لبنان الخارجيّة يمكننا تسليط الضوء على ما يلي:

1) التهديدات والتعقيدات الخارجيّة في المنطقة لطالما كانت دائمة الحضور في تاريخ لبنان الحديث؛
2) الأمن الوطني بلغ مستويات عليا من خسارة السيادة الوطنيّة لحساب الجهات الفاعلة الخارجيّة أو غير الحكوميّة؛
3) عوامل داخليّة تزعزع الاستقرار وتتغذّى من الطائفية والسياسة العابرة للقوميات؛
4) دستور طرح في بعض الأحيان تناقضات أكثر ممّا قدَّم حلولاً؛
5) عوامل جوهريّة غائبة كالافتقار إلى حقوق المواطنين، والعدالة الاجتماعيّة والاستقرار الاقتصاديّ.

لقد أفضت العوامل المذكورة أعلاه كلّها إلى الإسهام في جعل السياسة الخارجيّة اللبنانيّة متناقضة ومشتّتة وإلى نشوء ديناميّات غير مستقرّة أوصلت البلد إلى تهديد وجوديّ. لمّا أخذنا بعضاً من هذه العوامل وأدرجناها في دراسة الحالة المتعلّقة برئاستين ذهبيّتين ما قبل الحرب الأهليّة وبرئاسة العماد ميشال عون، توصلّنا إلى أنّ ولاية الرئيس شهاب المُعتبرة الأكثر ازدهاراً في تاريخ لبنان مطبوعة باستراتيجيّة متعدّدة الأوجه تشتمل على سياسة خارجية حياديّة مرفقة بعناصر رئيسة أخرى. أمّا رئاسة شمعون، التي امتدّت على الحقبة نفسها وتعاملت مع نفس المكونات الأساسية فاختارت التحيّز الحيادي، لكنها باءت بالفشل. وفي النهاية، شهدت الرئاسة الأخيرة في لبنان أيّ ولاية ميشال عون (على الرغم من الاختلافات الزمنيّة)، إخفاقاً على جبهات محليّة متعدّدة مُرفقاً باختلال في السياسة الخارجيّة ما ترك لبنان معزولاً يواجه بمفرده الأزمة الوجوديّة الحاليّة.

إذا أقدمنا على قياس نجاح مختلف الولايات الرئاسيّة تلك، نجد أنّ عهدَ الرئيس شهاب الذي تبنّى سياسات شموليّة تضمّنت الحياد كسياسة خارجيّة، لقيَ نجاحاً. واعتمدَ شمعون لجهته سياسات شموليّة كذلك عبر الجبهات المختلفة إنّما انتهج سياسة خارجيّة غير حياديّة فجاءت نتائجه مختلطة ومتفاوتة. أمّا عهد عون الذي لم يشهد استراتيجيات متعدّدة الأوجه شبيهة بأسلافه وطُبعَ بنهج سياسة خارجيّة ذات تبعيّة بالغة أدّى إلى عزل لبنان، فيعتبره الكثيرون فاشلاً.

من هنا، تميلُ الأدلّة في لبنان إلى الإشارة لوجود تفاعل بين مجموعتَي السياسات الخارجيّة والداخليّة ولاحتمال سير السببيّة في الاتّجاهين- ما يعني أنّ الظروف المحليّة غير المستقرّة قد تُأجّج عناصر خارجيّة والعكس صحيح. وتشكّل دراسة الحالة المقارنة للرئاستين إثباتاً على أنّ السياسات الخارجيّة وحدها قد تكون أو لا تكون كافية لوضع حدّ لعدم الاستقرار في لبنان، بل يجدر استكمالها بسياسات محليّة داخليّة مستقرّة. ففي الواقع، ما كانت سياسات شهاب الحياديّة لتنجح لولا اقترانها بالأمن الوطني القومي والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصاديّة.

هل تُعتبر حالة لبنان كافية لتكون نموذجًا؟ تشير بعض الدراسات الدوليّة إلى أنّ الحياد قد يسهم في إرساء الاستقرار من خلال تقليص خطر الانخراط في النزاعات والحدّ من التوسّعات العسكريّة فيما يشير الآخرون إلى أنّه قد يقود إلى غياب الأمن إذ يتركُ البلد ضعيفاً فريسةً لهجوم أو انعزال عن المجتمع الدولي. فعلى سبيل المثال، توصلّت دراسة أجراها دايفيد كارمنت (David Carment) وداين رولاندز (Dane Rowlands) ونُشرت في مجلة (Journal of Peace Research) في العام 2003، إلى أنّ الحياد يسهم في تعزيز أمن البلد من خلال تقليص انخراطه في النزاعات ويشجّعه على التعاون مع أكبر عدد ممكن من البلدان الأخرى. إلّا أنّ دراسةً أخرى أجراها سيباستيان بيرسيك (Sebastian Bersick) وهنريتش كريفت (Heinrich Kreft) ونشرت في مجلّة (Defense and Peace Economics) في العام 2016 توصلّت إلى أنّ الحياد قد يؤدّي إلى الانعزال وغياب الأمن خصوصاً في الدول الصغيرة إذ يحدُّ من الوصول إلى التحالفات الدوليّة ويُضعف القدرات العسكريّة (ما قد يُفسّرُ لما سويسرا أكثر الدول حياديّة وأبرزها في التاريخ، تُعدّ في الواقع واحدة من أكثر البلدان إنفاقاً في القطاع العسكري للفرد).

يكفي إذاً القول في هذا السياق، إنّ العلاقة بين السياسة الخارجيّة (الحياد) والاستقرار معقّدة ومرتهنة بعوامل عدّة وإنّ الإجماع الواضح حول الموضوع يغيب عن الأدبيّات الأكاديميّة. كذلك تميل التغذية المرتدّة عن النقاشات حول هذه المسألة إلى أن تكون متّسقة مع الدراسات المذكورة أعلاه. إنّما، في حالة لبنان، ينبغي التوضيح أنّ استقراره ونجاحه في خلال العصر الذهبيّ تحقّقَا في ظلّ عهد رئاسيّ اتّسم بسياسة حياد صارمة تتوافق مع السياسات المحليّة العاملة على تعزيز روابط المواطنة بالدولة وبالأمن القومي البارز.

ختاماً، يجدر اتّخاذ قرارات السياسة الخارجيّة اللبنانيّة بشكل متكامل بحيث يتضمّن مجموعة من السياسات المحليّة التكامليّة، التي تشملُ بدورها اعتبارات دستوريّة واقتصاديّة واجتماعيّة وقضائية وأخرى مرتبطة بالأمن القومي. أمّا المواطنة التي يعتبرها كثيرون عدّة أساسيّةً فلا تتحقّق إلّا من خلال ضمان حقوق المواطنين المتساوية. عندئذٍ فقط يمكن طرح سياسة خارجيّة متماسّة يدعمها الشعب بمعظمه. ويبقى الحياد بحدّ ذاته كسياسة خارجيّة وحده موضوعاً قيد البحث، غير أنّه نجح في الماضي حينما أدّى لبنان دور حجر الزاوية الذي يدعم السياسات الوطنية المتسامية.

Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.
https://www.kas.de/en/web/libanon

The text of this publication is published under a Creative “Commons license: Creative Commons Attribution-share Alike 4.0 international” (CC BY-SA 4.0), https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode

ملتقى التأثير المدني
https://cihlebanon.org
وسط بيروت - شارع اللنبي - مبنى المرفأ 136
الطابق الرابع - بيروت - لبنان
info@cihlebanon.org
أرضي: 760 986 1 961+
خلوي: 012 624 81 961+
خلوي: 797 002 3 961+

CIHLebanon
CIH_Lebanon
CIHCivicInfluenceHubLebanon

Disclaimer: The views expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily reflect the official policy or position of the “Civic Influence Hub” (CIH) and the Konrad-Adenauer-Stiftung or its Lebanon Office.

إخلاء مسؤولية: إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبّر عن وجهة نظر المؤلّف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لـ "ملتقى التأثير المدني" ومؤسسة كونراد آديناور أو لمكتبها في لبنان.